

Distr.: General  
24 February 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	.....	لمحة عامة عن الإقليم
٥	.....	أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٧	.....	ثانياً - الميزانية
٨	.....	ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨	.....	ألف - لمحة عامة
٩	.....	باء - السياحة
٩	.....	جيم - الصناعة التحويلية والتشييد
١٠	.....	دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: <http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml>.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130315 090315 15-02766 (A)



١١	.....	هـ - الزراعة ومصائد الأسماك
١١	.....	رابعاً - الظروف الاجتماعية
١١	.....	ألف - العمل
١١	.....	باء - التعليم
١٢	.....	جيم - الصحة العامة
١٢	.....	دال - الجريمة ومنع الجريمة
١٣	.....	خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث
١٤	.....	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٤	.....	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٤	.....	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٤	.....	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	.....	ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومترا مربعا.

السكان: ١٠٧ ٣٤٣ نسمة (بيانات عام ٢٠١١).

العمر المتوقع عند الميلاد: المجموع: ٧٩,٨ سنة (النساء: ٨٣ سنة والرجال: ٧٦,٧ سنة؛ تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: الإنكليزية أو لغة الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ الإسبانية أو لغة الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ الفرنسية أو لغة الكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم كينيث إ ماب.

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستاسي بلاسكيت، انتخبت في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وأدت اليمين الدستوري لتولي منصبها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛ وستجرى الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (الحاكم).

الهيئة التشريعية: مجلس وحيد (١٥ نائباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٣ ٣٧٥ دولاراً. (تقديرات عام ٢٠١٣ بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٥).

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعة التحويلية من تكرير النفط وتقطير الروم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١٣ في المائة (تقديرات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك خلال الفترة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ (جزر الإنديز الدانمركية الغربية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليمًا منظمًا غير مدمج تابعًا للولايات المتحدة الأمريكية.

## أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية، تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، ويملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمنصب الحاكم، انتخب كينيث إماب، وهو مرشح مستقل، حاكما وأوسبرت بوتز نائبا له. ولكن نظرا لأنه لم يحصل أي مرشح لمنصب حاكم على الأغلبية المطلقة اللازمة بموجب القانون التأسيسي المنقح، أجريت جولة ثانية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بعد أسبوعين من الانتخابات العامة تنافس فيها السيد ماب الذي حصل على نسبة ٤٧,٤٧ في المائة من الأصوات وعضوة الكونغرس السابقة دونا كريستنسن التي حصلت على نسبة ٣٨,٢٣ في المائة من الأصوات. وتنتهي مدة خدمة السيدين ماب وبوتز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو موعد إجراء الانتخابات المقبلة لمنصب الحاكم. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وفازت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، ستاسي بلاسكيت، في الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وانتخبت كمندوبة لفترة خدمة أولى. وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٣ - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا، وقد بدأت المحكمة العليا عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاء المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما على مشروع القانون رقم ٦١١٦ الذي أعده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا

للولايات المتحدة بأن تقوم بمراجعة مباشرة للقرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.

٤ - ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم، وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. وعلى الرغم من أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أيضاً من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة ويتألف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاماً عن شرعة الحقوق؛ والمبادئ، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب؛ والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيداً الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة المشمولة بالدستور؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد الدستور المقترح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وأشار رئيس المؤتمر الدستوري الخامس، في البيان الذي أدلى به في حزيران/يونيه ٢٠١٠ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، إلى أن

وفدا عن المؤتمر قام في آذار/مارس ٢٠١٠ برئاسته بإجراء مشاورات مع مسؤولين في كونغرس الولايات المتحدة. وكان أولئك المسؤولون قد أبدوا اعتراضاً رئيسياً على أحد أحكام مشروع الدستور المقترح الذي ينص على ملكية سكان الإقليم لموارده البحرية. ويتعلق اعتراض آخر بفائدة أي إشارة إلى السكان الأصليين وتمتعهم بمزايا معينة. ونتيجة لذلك، طلب كونغرس الولايات المتحدة إلى المؤتمر أن يستأنف اجتماعاته لكي ينظر في الاعتراضات التي أبدتها الدولة القائمة بالإدارة على الدستور المقترح.

٨ - وأكد رئيس المؤتمر أن الدستور المقترح لا ينص على أي حكم يقضي بتغيير مركز الإقليم وأنه لا يشكل سندا لشطب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويرد في الدستور المقترح حكم ذو صلة قد يترتب عليه، إثر اعتماد نص الدستور المقترح، إنشاء آلية لدراسة الخيارات المستقبلية المتعلقة بالمركز السياسي للإقليم.

٩ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس وبعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من ٣٠ مندوباً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعقد مؤتمر التنقيح الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أنه، حسبما ذكر في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2014/11)، ظلت نتائج مؤتمر التنقيح الخامس غير واضحة وموضع جدل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم عن الأمل بأن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور لجزر فرجن".

## ثانياً - الميزانية

١٠ - كما ورد سابقاً، أعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٤، أن الإقليم سيواجه في نهاية السنة المالية عجزاً مقداره ٧٠ مليون دولار، يعبر نصفه عن قرار وزارة

الداخلية في الولايات المتحدة بعدم تقديم أموال لتغطية العجز بالاستناد إلى كامل معدل ١٣,٢٥ دولارا للغالون الواحد من مشروب الرم. وأفادت السلطة القائمة بالإدارة بأن الوزارة قدمت الأموال في نهاية المطاف بمعدل ١٣,٢٥ دولارا للغالون الواحد حتى تاريخ انتهاء أجل الاتفاق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ثم استخدمت المعدل الأدنى ١٠,٥٠ دولارات لبقية السنة المالية ٢٠١٤. وأسفر ذلك القرار عن عجز قدره ٣٠ مليون دولار في ميزانية حكومة الإقليم. وبعد ذلك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، بناء على طلبات من حكومة الإقليم، أتاحت الوزارة الأموال المتبقية لتغطية العجز بمعدل أكبر، وإن كان ذلك مشروطا باعتماد مشروع قانون تمديد الأحكام الضريبية في عام ٢٠١٤. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقع رئيس الولايات المتحدة مشروع قانون التحسين والإصلاح وتحقيق الكفاءة في الأحكام المنتهية لعام ٢٠١٤ ليصبح قانونا. ويمدد القانون عددا من الأحكام الضريبية، بما في ذلك برنامج الإقليم لتغطية الضريبة على الرم بمعدل ١٣,٥٠ دولارا للغالون الواحد من مشروب الرم.

١١ - وأكد الحاكم المنتخب حديثا، في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٥، أن المخصصات من الصندوق العام للخدمات والعمليات الأساسية الضرورية لحكومة الإقليم تتجاوز الإيرادات بحوالي ٩١,٢ مليون دولار تقريبا، ولا يشمل هذا الرقم الالتزامات الإضافية البالغة ١٧٦ مليون دولار. وذكر أن حكومة الإقليم تشرف على الانهيار المالي، مشيرا إلى أن التزاماتها بالنسبة للديون ولخدمة الديون الطويلة الأجل قد ازدادت بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٧، وتستهلك حصة أكبر من إيرادات الحكومة الآخذة في التضاؤل.

١٢ - وواصلت حكومة الولايات المتحدة توفير التمويل لميزانية الإقليم، بطرق منها القانون الأمريكي للانعاش وإعادة الاستثمار. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٤، بلغت المنح المقدمة ٥٧٠.٠٧٠ ٣٦٧ دولاراً تم تلقي ما مجموعه ٥٥٧ ٧٢٥ ٥١٠ دولار منها.

## ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

١٣ - في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لعام ٢٠١٣، إضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب القطاع الصناعي لعام ٢٠١٢. وقد وضعت التقديرات بموجب برنامج تحسين الإحصاءات الذي يموله مكتب شؤون الجزر. ووفقا لذلك التحليل، يتجلى من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للإقليم أن الناتج المحلي



الإجمالي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله لإزالة تغيرات الأسعار) قد انخفض بنسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وبالمقابل، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لولايات المتحدة (باستثناء الأقاليم) بنسبة ٢,٢ في المائة. ويعكس التراجع الاقتصادي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة انخفاضاً في صادرات السلع وإنفاق المستهلكين. وارتفع عدد الزوار بنسبة ٢٢ في المائة وصادرات الرم بحوالي ٢٢ في المائة. ويعكس التراجع في إنفاق المستهلكين انخفاض الإنفاق على السلع غير المعمرة والخدمات.

١٤ - وتدل تقديرات التعويضات حسب القطاع الصناعي على أن الصناعات المنتجة للسلع تمثل المصدر الرئيسي للانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠١٢. ويعكس التراجع في تلك الصناعات الانخفاض في صناعة تكرير النفط. كما تراجع القطاع الحكومي في الإقليم، بما يعكس انخفاضاً في الوظائف والتعويضات الحكومية.

#### باء - السياحة

١٥ - يقوم أكثر من ٢,٥ مليون سائح بزيارة الإقليم سنوياً سواء على متن السفن السياحية أو عن طريق الجو. وبلغ مجموع عدد ركاب السفن السياحية الزائرين ٢٠٨٣ ٨٩٠ زائراً في عام ٢٠١٤، وهي زيادة بنسبة ٤,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. وأبرزت رحلات السفن السياحية زيادة بنسبة ٤,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. أما عدد الزوار عن طريق الجو، فقد بلغ مجموعه ٣٦٧ ٧٣٠ زائراً، أي زيادة بنسبة ٣,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣.

#### جيم - الصناعة التحويلية والتشييد

١٦ - يفيد مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة الذي أصدر، كما ورد آنفاً، تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٤ بأن الانخفاض في صادرات السلع قد عكس تراجعاً في صناعة تكرير النفط التي كان لها دور مهيمن في الاقتصاد لسنوات عديدة. وقد أغلقت مصفاة النفط هوفنسا، التي تعد واحدة من أكبر مصافي النفط في العالم، عملياتها في سانت كروا في أوائل عام ٢٠١٢ (انظر A/AC.109/2013/10). وتفيد المعلومات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأن نسبة مئوية كبيرة من شحنات الصناعة التحويلية تأتي من إنتاج الرم. ويصدر ما ينتج من الرم أساساً إلى الولايات المتحدة ويُباع لشركات التعبئة المحلية والإقليمية التي تباعه بدورها تحت مختلف العلامات الخاصة والأسماء التجارية الإقليمية.

## دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

١٧ - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حوالي ١ ٢٥٠ كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويوجد المرسيان الآخران في سان توماس، وهما المرفقان اللذان تشغلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة West Indian المملوكة للجزر.

١٨ - وهيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن هي كيان حكومي مستقل تابع لحكومة الإقليم يقوم بإنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب لقرابة ٥٥ ٠٠٠ مستهلك للكهرباء و ١٣ ٠٠٠ مستهلك للمياه الصالحة للشرب. وينفذ الإقليم خطة لخفض اعتماده على الوقود الأحفوري بنسبة ٦٠ في المائة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وتشارك الهيئة في مشروع الربط بين شبكتي الطاقة الكهربائية ذات التوتر العالي لبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٩ - وبالنظر إلى محدودية إمدادات المياه العذبة، تستخدم المياه المالحة على نطاق واسع للأغراض غير المتزلية، بما في ذلك إخماد الحرائق ومعالجة مياه المجاري. وتقوم هيئة المياه والكهرباء بتشغيل وحدات لتحلية المياه في سانت توماس وسانت كروا وسانت جون. وتتولى السلطة أيضا تشغيل محطات تحلية بالتناضح العكسي. وتنتج محطة لتحلية في سانت توماس حوالي ٤,٥ ملايين غالون من المياه يوميا. وتوفر الآبار، ولا سيما تلك الموجودة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة المياه، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد نحو ٥٠ غالونا في اليوم، أي حوالي ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاتصالات، يوجد في الإقليم حوالي ٥٩ ٠٠٠ جهاز هاتف و ٨ ٧٠٠ مستعمل للإنترنت (أي حاسوب موصول مباشرة بالإنترنت) وعدد من محطات الإذاعة والبث التلفزيوني.

## هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢١ - ظل قصب السكر، والقطن بدرجة أقل، يشكلان على مر التاريخ المصدرين الرئيسيين لإيرادات اقتصاد الإقليم. والقطاع الزراعي حالياً هو قطاع صغير جدا ويشتمل بصفة رئيسية على زراعة الفواكه والخضار وتربية المواشي.

٢٢ - وواصلت وزارة الزراعة في الإقليم برامجها وخدماتها التي تركز على المزارعين وعملت على إنجاز مشاريع جديدة وتنميتها. وتحصل الوزارة على التمويل من دائرة التسويق الزراعي التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج التغذية لسوق المزارعين في الإقليم. وافتتحت سوق بوردو للمزارعين ومرافق الري الجديدة رسمياً في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتشمل المشاريع الأخرى برنامجاً تدريبياً للمهنيين الشباب المتخصصين في الزراعة، وحملة التسويق "Virgin Fresh"، والمرحلة الثانية من سوق المزارعين.

## رابعاً - الظروف الاجتماعية

## ألف - العمل

٢٣ - تفيد المعلومات الواردة من مكتب الإدارة والميزانية بأن إغلاق مصفاة هوفنسا لا يزال يؤثر تأثيراً مدمراً على الاقتصاد المحلي، حيث وصل مؤخراً معدل البطالة في الإقليم ككل إلى ١٣,٧ في المائة، ووصل معدل البطالة في جزيرة سانت كروا إلى ١٧,٨ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ووفقاً للبيانات الواردة من مكتب البحوث الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، انخفض معدل موظفي الخدمة المدنية بنسبة ١,٢ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أي بخسارة صافية قدرها ٥٠٩ وظائف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة في الإقليم ١٣ في المائة. وفي خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٥، أقر الحاكم بأن البطالة ما زالت تؤرق الإقليم حيث ارتفعت بواقع مرة ونصف عن المعدل الوطني للبطالة في الولايات المتحدة. وذكر أن حكومته ملتزمة بشغل ١٠٠٠ وظيفة حكومية، وذلك أولاً من خلال التركيز على شغل الوظائف في مجالات جمع الإيرادات وإنفاذ القانون والتعليم والصحة.

## باء - التعليم

٢٤ - التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٥ سنوات إلى ١٦ سنة. وتتألف وزارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، واحدة تابعة لمقاطعة سانت توماس -

سانت جون والأخرى لمقاطعة سانت كروا. ولدى مقاطعة سانت توماس - سانت جون مدرستان ثانويتان و ٣ مدارس متوسطة و ١٠ مدارس ابتدائية. ولدى مقاطعة سانت كروا ١٠ مدارس ابتدائية، و ٣ متوسطة ومدرستان ثانويتان. ولدى جامعة جزر فرجن حرمان في سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والجزئي في الحرمين حوالي ٢ ٥٠٠ طالب.

٢٥ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، قدمت وزارة التعليم في الإقليم خطة استراتيجية خمسية تركز على ثلاث أولويات إقليمية حددت من خلال مجموعات التركيز لأصحاب المصلحة وما يعقدونه من اجتماعات، وهي: تحسين التحصيل الأكاديمي لجميع الطلاب؛ بناء ثقافة إيجابية داخل جميع المدارس وفيما بينها؛ وزيادة فعالية أداء المعلمين والقادة. وتضمنت الخطة أهدافاً واستراتيجيات ومراحل رئيسية محددة لقياس التقدم المحرز.

#### جيم - الصحة العامة

٢٦ - تتولى وزارة الصحة في الإقليم إدارة مرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. وتتولى أيضاً إدارة مرفق للرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزاً للنشاط و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٢٧ - وبناء على تقييم للاحتياجات أجرته وزارة الصحة في الإقليم للدورة ٢٠١٠-٢٠١٥، تم تحديد الأولويات والمؤشرات المتعلقة بصحة الأمهات والأطفال والمراهقين. وقد أنجز نقل برنامج المعونة الطبية (Medicaid) إلى إدارة الخدمات الإنسانية في السنة المالية ٢٠١٣.

#### دال - الجريمة ومنع الجريمة

٢٨ - في خطابه عن حالة الإقليم لعام ٢٠١٥، نوه الحاكم بأن توفير السلامة والأمن أمر هام لتنمية اقتصاد الإقليم، مع الإشارة إلى النقص في الموارد البشرية في أوساط إنفاذ القانون. وقال إن الشرطة تعمل في ظل غياب تام للتكنولوجيا، علماً بأن جميع التقارير الواردة من مركز مكالمات الطوارئ قد وصلت إلى الإدارة متأخرة. وأفاد الحاكم بأن الشرطة تفتقر إلى تكنولوجيا التحقيق في الجرائم والوصول الفوري إلى السجلات المتعلقة برخص القيادة

والمعلومات عن المركبات التي تتعهدتها إدارة المركبات، وإلى القدرة على الربط الإلكتروني بقاعدة بيانات المحكمة العليا للحصول على معلومات عن رخص القيادة المعلقة للسائقين وأوامر القبض والقدرة على التعرف على بصمات الأصابع التي يعثر عليها في مسارح الجريمة. وأعلن عن إجراء تقييم كامل من القمة إلى القاعدة لدوائر إنفاذ القانون في الإقليم. وستتخذ أيضا إجراءات أخرى منها الجمع بين إدارة الشرطة وإدارة شرطة رئيسية في بر الولايات المتحدة.

## خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٢٩ - في مجال التأهب لحالات الطوارئ، واصل الإقليم تعزيز عملياته بافتتاح المقر الجديد لوكالة إدارة الطوارئ في إقليم جزر فرجن. وأدى توحيد عمليات مركز مكالمات الطوارئ في مقاطعتين إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على الاستجابة للسكان الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، قامت الوكالة بتركيب ١٠ صفارات إنذار للتحذير من جميع المخاطر في كل أنحاء الإقليم - ٤ في سانت كروا، و ٤ في سانت توماس و ٢ في سانت جون - تركز بوجه خاص على المناطق التي تعتبر معرضة بشدة لأمواج تسونامي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أعلنت الوكالة عن تركيب نظام جديد لصفارات الإنذار، ليحل محل أجهزة إعادة البث المعيبة الموجودة في سانت كروا وسانت توماس وسانت جون. وقد صُمم النظام لتحذير أي شخص داخل نطاقه من أي تهديد أو خطر وشيك. وسيتم تركيب أحد عشر جهازا إضافيا. ومن المتوقع إجراء اختبار للنظام في جميع أنحاء الإقليم في عام ٢٠١٤.

٣٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١٤، استضافت وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ الدورة التاسعة لفريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بأمواج تسونامي والأخطار الساحلية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها، حيث تم خلالها تحديد الإقليم بأنه مستعد لمواجهة تسونامي، وهو مركز تمنحه الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي التابعة للولايات المتحدة حالما يتم استيفاء شروط محددة

٣١ - وقد وضعت الصيغة النهائية لخطة إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للتخفيف من حدة المخاطر في تموز/يوليه ٢٠١٤. والغرض من الخطة هو تحديد الاستراتيجيات والإجراءات التي يمكن اتخاذها قبل وقوع الكوارث، مما يقلل بقدر كبير من المعاناة الإنسانية والأضرار التي تلحق بالمتلكات ومن الأثر الاقتصادي للأخطار الطبيعية في الأجل الطويل. وقد أنشأت وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ لجنة توجيهية

للتخفيف من حدة المخاطر وثلاث لجان للتخفيف من حدة المخاطر - واحدة في كل من سانت توماس وسانت كروا وسانت جون لتوفير الرقابة والمساعدة في عملية استكمال الخطة.

## سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٢ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، حضر ممثلون عن الإقليم في آذار/مارس ٢٠١٤ الاجتماع السادس لمجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وقد تضمنت المواضيع التي تناوّلها هذا الاجتماع إنفاذ القانون، واستخدام مراكب التتره، ورياضة صيد الأسماك، والتعاون في مجال السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافات والتعليم.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٣٣ - يبين الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٤ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، جفري ت. بيرغنر، موقف حكومة الولايات المتحدة. وقدم مساعد وزير الخارجية تفاصيل بشأن موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر مساعد وزير الخارجية في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية

بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة الخاصة أي سلطة لتغيير بأي شكل من الأشكال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى اللجنة الخاصة بيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

## ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٣٥ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرارين ١٠٥/٦٩ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٤ (A/69/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء الحادي عشر من القرار ١٠٥/٦٩ بـاء بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وجاء في ذلك الجزء أن الجمعية العامة:

(أ) ترحب باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور نتيجة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، أحيل إلى الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح المؤتمر الدستوري الداخلي المنعقد حالياً في التوصل إلى نتيجة؛

(ب) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة تيسير عملية الموافقة على الدستور المقترح للإقليم في كونغرس الولايات المتحدة وتنفيذه ما أن يقره الإقليم؛

(ج) تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(د) تعرب عن قلقها إزاء استمرار الأثر السلبي الناجم عن إغلاق محطة هوفنسا؛

- (هـ) تكرر تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛
- (و) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ز) تلاحظ عقد اجتماع مجلس جزر فرجن المشترك بين الإقليم وجزر فرجن البريطانية في آذار/مارس ٢٠١٤.